الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-(Rev.1) 101
23 مارس 2002
الأصل: بالإنكليزية

البند 3 من جدول الأعمال **اللجنة 4**

اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات

مساهمة في أعمال المؤتمر

سد الفجوة الرقمية

يقدم اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات هذه الوثيقة إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002 للنظر فيها. والمقترح الوارد في هذه الوثيقة قد حظي بتأييد عام من جانب أعضاء اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات التالي ذكرهم، والذين هم أعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات[1]:

مقترح مقدم من بنغلادش، وبوتان، وفيجي، والهند، وإيران، واليابان، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وسري لانكا، وتايلاند، وفيتنام، والهيئة التنظيمية للاتصالات في الهند (TRAI)،

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يدرك

أ) أن بيئة الاتصالات قد شهدت تطورات هائلة؛

ب) أن ثمة حاجة إلى توضيح ماهية الفجوة الرقمية، ومواطن حدوثها، ومن هم الذين يعانون منها؛

ج) أن تطور التكنولوجيا قد أفضى إلى انخفاض تكاليف معدات الاتصالات؛

د) أنه تم إنشاء هيئات تنظيمية مستقلة في عدد كبير من البلدان الأعضاء في الاتحاد للتعامل مع مسائل تنظيمية من قبيل التوصيل البيني، وتحديد التعريفات، ومشروع قواعد التوصيل البيني، وإرساء نظام تعريفات، وما إلى ذلك؛

هـ) أن إدخال عنصر المنافسة في توفير خدمات الاتصالات قد أدى أيضاً إلى تخفيض تكاليف الاتصالات بالنسبة إلى المستعملين؛

و) أن إدخال تطبيقات وخدمات جديدة قد ساعد كذلك في تخفيض تكاليف الاتصالات؛

---

1 أعضاء اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات التالي ذكرهم يؤيدون أيضا المقترح: (منطقة *هونغ كونغ الخاضعة لإدارة خاصة*).

ز) أن هناك حاجة إلى إيجاد فرص رقمية في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، نتيجة للثورة التي شهدتها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

ح) أن عدداً كبيراً من المنظمات ينفذ حاليا أنشطة مختلفة لسد الفجوة الرقمية، ومن هذه المنظمات فريق الأمم المتحدة الاستشاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفريق المهام المعني بالفرص الرقمية التابع لمجموعة الثمانية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والبنك الدولي، واتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات، ومصرف التنمية الآسيوي، ومنظمات كثيرة أخرى؛

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن الاتصالات لا تزال بعيدة عن متناول أغلبية الشعب في كثير من البلدان النامية، على الرغم من جميع التطورات المذكورة أعلاه؛

ب) أنه يجب على كل إقليم وبلد ومنطقة أن تتصدى لمشاكلها الخاصة فيما يتعلق بالفجوة الرقمية؛

ج) أنه لا يتوافر في كثير من البلدان البنية التحتية الأساسية اللازمة، والخطط طويلة الأجل، والقوانين، والأنظمة، وما إلى ذلك لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

يكلف مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد بما يلي:

- النظر في إعداد مؤشرات مرجعية ملائمة لقياس الفجوة الرقمية، باستخدام الإحصاءات الموجودة حتى يتسنى وضع خرائط استكشافية تستخدم لتوضيح الحالة الراهنة للفجوة الرقمية في كل بلد ومنطقة؛
- إعداد مطراف عالمي منخفض التكلفة لزبائن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن توصيله مباشرة بالشبكات الموروثة التي تدعم الإنترنت وتطبيقات الإنترنت حتى يتسنى تحقيق وفورات الحجم نظراً لقبولها على نطاق العالم؛
- اقتراح آلية ممكنة وفعالة لتمويل الخدمة الشاملة؛
- المساعدة في شن حملة توعية بين من لا يملكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إشاعة الثقة لدى المستعملين في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تنفيذ برامج خاصة في إطار مراكز التميز، للتصدي للمسألة الخاصة بالتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات لتخفيف وطأة الفقر؛
- البحث في كيفية تكرار النماذج المبتكرة مثل "هاتف قرية غرامين" في مكافحة الفقر في بلدان نامية أخرى بشكل ناجح؛
- تحديد التطبيقات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية، والعمل على إعداد شكل محتوى سهل الاستعمال وموحد للتغلب على حواجز المعرفة بالتكنولوجيا واللغة؛
- المساعدة في الحد من تكاليف النفاذ عن طريق تشجيع المصنعين على استحداث تكنولوجيا ملائمة يمكن تكييفها لتطبيقات النطاق العريض، وتكون تكاليف تشغيلها وصيانتها منخفضة؛
- التشجيع على إنشاء مراكز اتصالات مجتمعية متعددة الأغراض، مع مراعاة البيئة المحلية؛
- الطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد أن تقدم إلى الاتحاد دراسة حالة مستقلة واحدة على الأقل خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الريف، يمكن عرضها بعد ذلك في موقع قطاع تنمية الاتصالات على شبكة الويب؛
- مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع على وضع سياسة تشجع المنافسة، وإطار تنظيمي بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تقديم خدمات بالاتصال الشبكي المباشر والتجارة الإلكترونية، فضلاً عن بناء القدرات في مجالي التوصيل والنفاذ، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والمجموعات المحرومة؛
- التشجيع على إعداد أساليب على النمط الإذاعي لتعزيز استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية؛

- المساعدة في تعزيز زيادة مشاركة المرأة في مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في المناطق الريفية؛
- الطلب من قطاع الاتصالات الراديوية دراسة وتحديد الخيارات المتاحة، بما فيها إمكانية تخصيص نطاقات ترددات خاصة يمكن استخدامها لدعم الاتصالات اللاسلكية في الريف في بلدان العالم النامي؛
- استطلاع إمكانية الحصول على مصادر جديدة للتمويل، مثل المنتجات الاستهلاكية وقطاعات الخدمات الأخرى التي تستفيد بشكل مباشر من مرافق الاتصالات؛
- محاكاة النموذج الرائد لسد الفجوة الرقمية، مع مراعاة الاستفادة من استخدام تكنولوجيا الشبكات التي تستخدم بروتوكول إنترنت لما لها من كفاءة اقتصادية، والأجهزة الطرفية العملية التي يمكن تشغيلها في المناطق الريفية والنائية؛
- تنفيذ المشاريع الرائدة بالاقتران بمشاريع مراكز الاتصالات أو المراكز المجتمعية، لتقييم مختلف أنواع التكنولوجيات الجديدة المتاحة في السوق، وأيضاً لتقييم استمراريتها والقدرة على تحمل تكاليفها وإمكانية تطبيقها في مجالات التعلم عن بعد والطب عن بعد، ونمو مشروعات الأعمال الصغيرة، والمساواة بين المرأة والرجل في المناطق الريفية؛
- تقييم نماذج لنظم يمكن تحمل تكاليفها وقابلة للاستدامة توفر للمناطق الريفية النفاذ إلى المعلومات والاتصالات الموجودة على الشبكة العالمية.